

## - 3 -

## أنتم المسؤولون!

اجتاح الناهبون وزارة الصناعة، المؤلفة من عشرة طوابق، بعد بضع ساعات من إطلاحة دبابه أمريكية بتمثال صدام أمام فندق فلسطين. أتى اللصوص على محتويات المبنى، مستغلين غياب الحراس، كما تجتمع الضواري حول الجيف. بدؤوا بسلب أجهزة الحاسوب، والهاتف، وما خف وزنه وغلا ثمنه، قبل أن يسرقوا الأثاث والخزائن، ليقوم ذوو الباع الطويل منهم بنزع التمديدات الكهربائية والمعدنية من الجدران. اتجه عراقيون إلى الوزارة، في الساعات اللاحقة، بعربات النقل، وشاحنات النفايات الحكومية الضخمة، المسروقة بدورها. أضرمت النيران في المبنى، بعد مضي يومين، لتتصاعد منه أعمدة الدخان الضخمة.

شهد تيم كارني أعمال السلب في بغداد على شاشة السي إن إن، من فيلته المطلة على الشاطئ في الكويت. لم يتمكن من تمييز وزارته، بالنظر إلى افتقاره إلى أي من صور وزارة الصناعة، أو إحدائيات موقعها الجغرافي. لم يعترِ الرجل الشك، مع ذلك، بأنها كانت ضمن ما نهب وأحرق من الوزارات. استاء كارني للغاية من احتمال إدارة الوزارة المفتقرة إلى القوائم والسجلات، ناهيك عما أصاب مبناها من تخريب.

شعر وزراء مكتب إعادة الإعمار الآخرون بالقلق على حد سواء. تحلق عدد منهم حول شاشة التلفاز حين بدأت أعمال النهب، بحسب روبن رافل، وزير التجارة المؤقت، محاولين تخمين ما يقع تحت نطاق سلطتهم من الوزارات المنهوبة، قائلين: «ها هي وزارتك!»، «ها هي ذي وزارتي!». كانوا يفترضون أن الجنود الأمريكيين في طريقهم للتدخل.

استحال إحباطهم غضباً بعد أن أدركوا عدم إيكال مهمة حماية وزاراتهم إلى أي من القوات، ناهيك عن عدم وجود خطط فورية للقيام بذلك. تمثل المبنى الحكومي

الوحيد الذي حرسته القوات الأمريكية في حينه، ما خلا القصر الجمهوري، في وزارة النفط العراقية. كان وزراء المكتب قد وضعوا -قبل أسبوعين من الزمن- لائحة بما يتطلب الحماية من مواقع في بغداد، ليتصدرها البنك المركزي، فالمتحف الوطني. احتلت وزارة النفط موقعاً متأخراً في اللائحة. اكتشف موظفو المكتب، بعد مضي أسابيع، أن الجيش قد فشل في نقل اللائحة إلى قادة القوات البرية في بغداد.

عجز المكتب عن دفع الجيش إلى التدخل، وإن اتضح الأثر الناتج عن أعمال النهب. بادرت باربارا بودين -الدبلوماسية المحنكة التي تتقن العربية، التي شغلت فيما بعد منصب محافظ بغداد المؤقت- إلى الاتصال بالقيادة المركزية الأمريكية، حين أبلغها أحد المصادر العراقية أن الناهبين كانوا على وشك السطو على قبو أسفل البنك المركزي، يحتوي على ما لا يقدر بثمن من الذهب الآشوري. مضى الاتصال، بحسب بودين، وأحد مسؤولي وزارة الخارجية المطلعين، على النحو الآتي:

بودين: «يتعرض القبو الآشوري، أسفل البنك المركزي، إلى خطر داهم، يتمثل في إمكانية نهبه. يتعين علينا العمل على هذه المسألة».

القيادة المركزية: «ما الذي يحويه القبو الآشوري؟».

بودين (مندهشة من سخافة السؤال): «كنوز آشورية».

القيادة المركزية: «ما طبيعة تلك الكنوز؟».

بودين: «اقرأ الفصول الأولى من إنجيلك. هي كنوز أثرية قيمة للغاية. يتعين علينا حمايتها».

القيادة المركزية: «حسناً. سنرى ما يمكننا عمله».

لم يقدم الجيش أيّاً من الاعتذارات. لم توفر خطة رمسفيلد الحربية قوات كافية لحماية المؤسسات الحكومية في بغداد، وغيرها من المدن الكبرى. استعان رمسفيلد، حين سئل عن أعمال النهب، بالعبارة الشهيرة: «فوضى الحرية».

رفضت القوات الأمريكية، بالنظر إلى ما عمَّ بغداد من فوضى وأعمال نهب، السماح لغارنر وفريقه بالانتقال إلى العاصمة العراقية على الفور. اتجه غارنر، بعد مضي ثمانية أيام على سقوط بغداد، ورفض الجيش تغيير موقفه، إلى قطر لمقابلة الجنرال تومي فرانكس، القائد العسكري الأعلى في المنطقة.

خاطب غارنر فرانكس، بحسب الأول، قائلاً: «تومي، يتعين عليك السماح لفريقي بالتوجه إلى بغداد». عقب فرانكس قائلاً: «لن أفعل يا جاي. لا يزالون يقتلون الناس هناك. لن أرسلك إلى هناك».

جادل غارنر على أن الانتهازيين من العراقيين يطالبون بقيادة حكومة بغداد المحلية وقوات الشرطة، قائلاً: «سيشغل فراغ السلطة من لن نرتضيه من الأشخاص، وسنستلزم كثيراً من الوقت للتخلص منهم». تراجع فرانكس، في نهاية المطاف، وسمح لغارنر بالتوجه إلى بغداد في الحادي والعشرين من نيسان/ أبريل 2003، بعد مضي اثني عشر يوماً على سيطرة القوات الأمريكية على المدينة.

قرر كارني، ووزراء المكتب الآخرين، مغادرة الكويت بعد مضي ثلاثة أيام. شغل أحد الجنرالات الطائرة التي كانت ستقلهم، مما اضطرهم للانتظار ثلاث ساعات في مطار الكويت. اكتشف أعضاء الفريق - ما إن وصلوا مطار بغداد الدولي - مغادرة الموكب المرسل لاستقبالهم، مما اضطرهم للانتظار على حد سواء.

بدا القصر الجمهوري خيمَةً من رخام، حين بلغوه أخيراً، مفتقراً إلى الأضواء، والنوافذ، وما يصلح للاستخدام من المفاسل والمراحيض. منح أعضاء الفريق أكياساً للنوم في الكويت، دون أن يشمل ذلك الكلات (الناموسيات)، أو غيرها من معدات التخيم المخصصة للجنود. لم يحصل موظفو المكتب، علاوة على ذلك، على ما وعدهم به خبراء الاتصالات العسكرية من هواتف فضائية. انتاب القلق كارني إلى حد كبير، بالنظر إلى افتقاره إلى ما طلبه من وثائق في الكويت، ناهيك عن مستلزمات الحياة الضرورية في بغداد.

لم تكن الخطة متمثلة، على الإطلاق، في الانتقال إلى القصر الجمهوري. رغب المدنيون، من موظفي المكتب، في شغل أحد فنادق بغداد؛ كيلا يعدّهم العراقيون محتلين إن أقاموا في القصر. عارض العسكريون ذلك الخيار، مجادلين على افتقار الفندق إلى الحماية الكافية من السيارات المفخخة ونيران الأسلحة الخفيفة، مقترحين اللجوء إلى إحدى قواعد الجيش العراقي الواقعة في ضواحي المدينة، ليرفض المدنيون بدورهم، متعللين ببعد القاعدة عما يتعين عليهم زيارته من وزارات يومياً. اتفق موظفو المكتب على اللجوء إلى القصر، في نهاية المطاف، مع غياب ما يعد مناسباً من الخيارات الأخرى.

أوكلت مهمة اختيار القصر المناسب إلى الرائد بيتر فيل، الضابط، والمهندس المعماري، في قوات الاحتياط. اتجه بيتر، أثناء الأسبوع الأول من الحرب، إلى إحدى الفيلات التابعة لفندق الهيلتون في الكويت، حيث كان يقيم فريق المكتب الاستخباري، سائلاً أعضاءه عن المعلومات المتوافرة لديهم عما لم يصبه القصف من قصور بغداد كافة. لجأ بيتر إلى الإنترنت، حين أخبروه بعدم قدرتهم على تلبية طلبه قبل مضي بضعة أيام. حصل الرجل عند زيارته موقع «ديجيتال غلوب» الإلكتروني على صور قصر مهيب، ذي قبة زرقاء؛ القصر الجمهوري، ليبدو مناسباً للغاية في نظره. لم يندرج القصر الجمهوري، بكل الأحوال، ضمن القائمة التي تلقاها من أعضاء الفريق الاستخباري فيما بعد. مضى بيتر إليهم مجدداً، متسلحاً بما يملكه من صور استقاها من الموقع، قبل إطلاعهم عليها. اتصل به أحدهم، في اليوم اللاحق، قائلاً: «أحمل إليك أخباراً جيدة يا حضرة الرائد. هذا القصر موجود بالفعل، ولكنه تعرض للقصف في الليلة الأولى لحملة «الصدمة والرعب»، وقد دمر إلى حد كبير». ارتاب الرجل من الأمر. كانت الصور التي يملكها للقصر حديثة، التقطت في الأسبوع المنصرم. أصر فريق الاستخبارات - بكل الأحوال - على موقفه. خاطبه أحد محلي الفريق، قائلاً: «ثق بتقويمنا. لقد دمر ذلك القصر، وغيره، إلى حد كبير».

وقع اختيار بيتر - ومن ثمّ - على قصر السجود، المبنى الصغير المحاذي للقصر الجمهوري. أمضى الرجل أياماً في دراسة القصر، معيماً أماكن عمل الموظفين،

واصطفاف السيارات، وهبوط المروحيات. غادر بيتر الكويت، متوجهاً إلى بغداد، بعد بضعة أيام على سقوطها، بغية البدء في التحضيرات. فوجئ الرجل بقصر السجود مدمراً، جراء تعرضه للقصف بصواريخ الكروز. تملك بيت الحيرة -بالتالي- مما يتعين عليه القيام به.

توقف عدد من جنود القوات الخاصة لمحدثته، بينما كان جالساً خارج القصر. سرد الرجل قصته على مسامعهم، ليشجعه أحدهم على مواصلة البحث، قائلاً: «يتعين عليك متابعة الطريق نزولاً، حيث يوجد قصر لم يصبه القصف مطلقاً». اكتشف بيتر، حين عمل بنصيحة الجندي، أنه القصر ذاته الذي شاهده في الموقع الإلكتروني.

عمل بيتر جاهداً، استباقاً لوصول غارنر في أقل من أسبوع، على توفير الإضاءة والمياه في القصر. كانت الطائرات الأمريكية قد قصفت المبنى الخارجي الحاوي على وحدات تكييف الهواء وتوليد الطاقة. اتسمت مهمة توفير المياه بالصعوبة، بالنظر إلى افتقار بيتر إلى أي من المخططات الدالة على مواقع الأنابيب. انتاب الخوف الرجل، بينما كان يبحث في القبو المتفرع عن أماكن التمديدات المائية والكهربائية، على ضوء الاحتمال القائم بتفخيخه بالمتفجرات.

رافق أحد عملاء السي آي أيه بيتر في مهمته الاستطلاعية، باحثاً عما يحتمل وجوده من أسلحة للدمار الشامل. تمثل كل ما صادفاه في عدد من الناهبين المتمرسين، وجنديين بحال يرثى لهما من الحرس الجمهوري، ممن فشلوا في الهرب من القصر. تناهى إلى أسمع بيتر، فيما بعد، إشاعة مفادها أن أحد نمور عدي قد هرب من قفصه، واختبأ في القصر. تخوف الرجل -بعد ذلك- من مواجهة النمر، بما يفوق أيماً من مقاتلي النظام السابق، مما دفعه إلى التنقل في أنحاء القصر ليلاً، متزوداً بمصباح كاشف، وقطعة من السلاح.

اعتاد تيم كارني صيد الفيلة، والجواميس، والزرافات، والخنازير البرية، ونوعين من حمار الوحش. امتلك الرجل بندقية خاصة لذلك الغرض - يعادل قطر طلقاتها نصف البوصة، وتقارب في حجمها أكبر ما يستخدمه الجيش الأمريكي من بنادق

- وقد كان يتناول ما يصيد بواسطتها. لم يضاهِ التفرد، فيما اعتاد كارني صيده من حيوانات، سوى ما عمل به من مناطق كدبلماسي: سايفون إبان هجوم التيت، فنوم بنه مع سقوطها في يد الخمير الحمر، مقديشو في خضم الحرب الأهلية، وبورت أو برنس حين نزلت قوات المارينز على شواطئها.

كان كارني طويل القامة، لبق الحديث، مهذباً إلى أبعد الحدود. لم تعوز الرجل الصراحة والبصيرة، بكل الأحوال، عند تناول إخفاقات السياسة الخارجية الأمريكية (استندت شخصية الدبلوماسي الأمريكي الثرثار في فيلم «ذا كيلينغ فيلدز»، التي أداها سبولدنج غراي، إلى كارني بصورة كبيرة). امتلك كارني من الخبرة، فيما يتعلق بالمناطق المعادية، مع تقاعده في العام 2000، ما يفوق أيّاً من موظفي وزارة الخارجية الآخرين على وجه التقريب.

اتصل بول وولفويتز بكارني قبل تسعة أيام من بدء القصف على بغداد. امتدت علاقة الرجلين منذ نهاية الثمانينيات، حين عمل وولفويتز سفيراً في إندونيسيا، ومثل كارني أبرز موظفيه. لم تتسم المكالمة بينهما بالطول، مفتقرة إلى ما يستحضرانه في العادة من الذكريات. طالب وولفويتز كارني بالانضمام إلى الفريق المسؤول عن إعادة الإعمار والحكم في مرحلة ما بعد الحرب، ليوافق الأخير، المتعطش إلى المغامرة على الدوام.

عبر وولفويتز عن انزعاجه، قبل إنهاء المكالمة، من إقحام موظفي وزارة الخارجية في الفريق، بالنظر إلى تشكيك العديد منهم، ممن عملوا في الشرق الأوسط لأوقات طويلة، بحسب وولفويتز وغيره من المحافظين الجدد، في تحول العراق إلى دولة ديموقراطية. لم ينتم كارني إلى المحافظين الجدد، ولكنه صنّف سياسته ضمن «يمين الوسط»، عوضاً عن يسار الوسط الذي ينتمي إليه العديد من العاملين في السلك الدبلوماسي الأمريكي. طالب وولفويتز كارني بتوصيف الأمور كما يراها، وقد أخذ الأخير ذلك على محمل الجد - بما لم يكن وولفويتز يرغبه حقيقة.

اكتشف كارني -في أول أيام عمله في بغداد- أن الجيش لم يوفر ما يكفي من الجنود لمكتب إعادة الإعمار، بحيث لم يتمكن أكثر من موظفين أو ثلاثة من مغادرة

القصر في المرة الواحدة. اتفق كارني وزملاؤه من المستشارين الوزاريين على منح الأولوية القصوى لفريق وزارة الخزانة الأمريكية، الذي رغب في التوجه إلى البنك المركزي في مهمة استطلاعية. احتل الأخير صدارة اللائحة التي وضعها المكتب، وأهملت من قبل الجيش، بما يتعين حمايته من أماكن.

التقى موظفو المكتب البارزون في اجتماع صباحي، بينما همّ ثلاثة من خبراء وزارة الخزانة بالمغادرة، مرتدين ستراهم وخوذهم الواقية. عاد الثلاثة، بعد عشر دقائق، ليمضوا إلى كارني، ويسألوه إعارتهم خريطة بغداد السياحية، التي كان قد ابتاعها من مكتب سفريات في واشنطن قبل مغادرته. تحدث أحدهم قائلاً: «لا يعلم الجيش، على حد سواء، موقع البنك المركزي». مثلت الخريطة، لبضعة أيام لاحقة، وسيلة موظفي المكتب الوحيدة لتعيين المباني الحكومية في العاصمة.

اكتشف موظفو وزارة الخزانة احتراق البنك بالكامل، حين بلغوه أخيراً. لم يعرف أحد ما حلّ بالكنوز الآشورية الموجودة في قبوه.

حلّ دور كارني، في اليوم الثاني، لزيارة وزارة الصناعة. غادر كارني إلى الوزارة برفقة روبين رافل، مستشار وزارة التجارة. لم يبعد المبنى، الواقع في الجهة المقابلة من نهر دجلة، أكثر من نصف ميل عن القصر، ولكنهما أمضيا ما يقارب نصف الساعة لبلوغه. عمت الفوضى شوارع بغداد مع غياب رجال الشرطة، وانقطاع الكهرباء المستخدمة في تشغيل إشارات المرور. توصل كارني ورافل، مع انتهاء اليوم، إلى الاستنتاجين: إسهام أعمال النهب في تدمير البنية التحتية للعراق بما يفوق حملة القصف، وشيوع مناخ من انعدام المحاسبة جراء الفشل في استعادة النظام. بدأ الأوغاد من الناهيين في سرقة المواطنين، بعدما أتوا على محتويات المباني الحكومية كافة. عمد العراقيون، علاوة على ذلك، إلى سرقة الكهرباء - بعد إعادة توفيرها بما لا يتجاوز بضع الساعات يومياً - كي لا يضطروا إلى تسديد ما يمكن أن يترتب عليهم من فواتير. بات سائقي طالب الحقوق الذي لم يكن يجرؤ على خرق قواعد السير قبل الحرب، يقود في الاتجاه المعاكس من الطريق في بعض الأحيان، تجنباً للازدحام. عبّ مبتسماً، حين أبدت استغرابي من سلوكه، قائلاً: «سيد راجيف، كم هي رائعة الديموقراطية. يمكننا فعل ما نشاء الآن».

وجد كارني ما توقع، إلى حد كبير، عند بلوغه موقع وزارة الصناعة: دماراً هائلاً. طالب الرجل عدداً من موظفي الوزارة المتجمعين في موقف السيارات بالعودة مع رؤسائهم في اليوم الثاني، وهو ما حصل بالفعل. تمثل أول ما قاموا به في إيجاد مكان بديل عن موقف السيارات للاجتماع. لم يختلف الحاضرون في تعرض معظم مؤسسات الوزارة الأخرى في بغداد للنهب، قبل أن يذكر أحدهم شركة البطاريات، التي نجا مصنعها، الواقع في منطقة هادئة من شمال بغداد، من النهب، ناهيك عن المكاتب المحاذية له. ضحك مسؤولو الوزارة، حين سألتهم الأمريكيون عن السبب الكامن وراء نجا المصنع، قائلين: إن بطارياته كانت رديئة للغاية، بحيث رغب الناهبون عنها.

لم تعمل معظم الهواتف في بغداد أثناء تلك الأسابيع الفوضوية التي أعقبت الحرب. قصف الأمريكيون بدالات (المقاسم) الهواتف الرئيسية، ناهيك عن مقر شركة الاتصالات، بالكثير من الصواريخ الموجهة، مما أوقع بها دماراً كبيراً. افتقر معظم موظفي مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية إلى الهواتف المتصلة مباشرة بالأقمار الصناعية -ناهيك عن خدمة الإنترنت في حينه- مما عقد من مهمة التواصل مع زملائهم (أو عوائلهم في أمريكا). اضطر كارني -بعد ذلك- إلى دس ملاحظاته المكتوبة أسفل أبواب مكاتب زملائه.

لم يمثل الافتقار إلى التقنية الحديثة، بين صفوف العراقيين، ذلك الخطب الجلل. كانوا قد اعتادوا الأمر، في الأشهر التي تلت حرب الخليج في العام 1991، حين تعرضت بغداد لكثير من التدمير جراء قصف قوات التحالف. عمد العراقيون، ببساطة، إلى تناقل الرسائل شفهيّاً، وقد نجحوا في ذلك. تجمع معظم مديري الوزارة في مصنع البطاريات، في غضون ثلاثة أيام، علاوة على الموظفين، الذين رفعوا شعارات تطالب باستبعاد الحرس القديم.

كنت في طريقي إلى موعد آخر حين رأيت المظاهرة خارج المصنع. التقيت -بينما كنت متجها صوب البوابة الأمامية- بشاب أنيق، في الثلاثين من العمر، يعمل تقنياً مخبرياً، يدعى محمد صباح، يحمل لافتة من القماش، تحوي العبارة الآتية: «نطالب بإدارة جديدة تستبعد أزلام النظام السابق». تحدث محمد، الذي كان يعمل

في شركة «ذات الصواري للصناعات الكيماائية»، إحدى الشركات الثماني والأربعين المملوكة من قبل الوزارة، قائلاً: إنه كان يحتج، مع سبعين من زملائه، على إعادة تعيين مدير الشركة، الفاسد، بحسب محمد، المرتبط حتى النخاع بحزب البعث التابع لصدام. هتف محمد، وسط تصفيق زملائه المتحمسين، قائلاً: «نريد مديراً نزيهاً، مستقلاً، غير بعثي، يعمل لصالح موظفيه».

لم يكن الجواب أقل توتراً داخل المصنع. تجمع العشرات من مسؤولي الوزارة البارزين أمام مكتب المدير، قائلين: إنه تعرض للاستيلاء من قبل أحمد رشيد غيلاني، معاون وزير الصناعة البعثي إبان حكم صدام. عمد الرجل، بدعم واضح من عدد من مديري المصنع، إلى تنصيب نفسه وزيراً جديداً. كان غيلاني يجتمع في تلك اللحظة، بحسب المتجمهرين، بزائره الرسمي الأول: رجل أمريكي طويل القامة، يعتمر قبعة من القش، يدعى السيد كارني.

علم المتجمعون خارج مكتب المدير بأن كارني يمثل السيد الجديد، بالرغم من حرصه على تقديم نفسه «كبيراً للمستشارين» في الوزارة. كان قد وصلها برفقة جنود مدججين بالسلاح، حاملاً حقيبة جلدية. أظهر الرجل ما لا ينم عن استعداداته للتساهل مع أي من التصرفات المسفة.

تساءل المتجمهرون عما إذا كان كارني سيسمح لغيلاني بتولي منصب الوزير، ناهيك عن تلبية مطالب المحتجين. تمثل سؤالهم الأهم، بكل الأحوال، في كيفية تعامل كارني مع أشخاص ارتبطوا بحزب البعث في السابق. هل سيتم استبعادهم بصورة تلقائية كما رغب المحتجون، أو أن الأمريكيين سيتفاوضون عن ذلك؟

عرّف رجل قصير القامة، ممتلئ الجسد، ويرتدي بزة سفاري زيتونية اللون، عن نفسه، قائلاً: إنه يدعى جبار كاظم، ويبلغ من العمر ثمانية وعشرين عاماً، ويعمل في الوزارة منذ وقت طويل. تولى الرجل إدارة القسم التقني، المسؤول عن إصلاح معدات المصانع المدارة من قبل الدولة. أقر جبار، علاوة على ذلك، بانتمائه إلى حزب البعث.

فاجأني الرجل حقيقة بصراحته (أنكر معظم العراقيين الذين التقيتهم، حتى ذلك الحين، أي ارتباط لهم بالحزب). سألته عما إذا كان ذلك سيحرمه من الخدمة في مواقع الوزارة البارزة، ليجيبني بانفعال قائلاً:

«لا يوجد أي من العراقيين خارج صفوف الحزب»، زاعماً وجود سبعة ملايين من أعضائه، وهو ما رأيت فيه مبالغة كبيرة، حيث تشير معظم التقديرات الموثوقة إلى أن عددهم الفعلي لا يتجاوز المليون أو الاثنین.

أردف جبار قائلاً: «يتمتع معظمهم بما هو متميز من المستويات التعليمية والتقنية. إن لم يكن المرء بعثياً في الماضي، فلن يكون بمقدوره اعتلاء درجات السلم الوظيفي».

لم يجانب الرجل الصواب فيما قاله. انتمى كثير من القتلة والمرشدين إلى الحزب، جنباً إلى جنب مع أفضل كفاءات العراق من علماء، ومهندسين، وغيرهم من المختصين. تعين على المرء الانضمام إلى حزب البعث بغية الانتساب إلى الجامعات، والحصول على الوظائف، واعتلاء السلم الوظيفي. كان من الممكن أن يرقى العراقي ضمن صفوف الحزب، إن برز في عمله، رغماً عن إرادته، وقد كان يتعين عليه القبول بذلك؛ كيلا ينتهي به المطاف إلى ترك الخدمة أو السجن.

تمكنت -بعد مرحلة قصيرة- من دخول مكتب المدير، حيث أعلن غيلاني توصله إلى قرار، بالاتفاق مع كارني، فيما يتعلق بشركة الصناعات الكيماوية. نال المحتجون ما أرادوه، وتم استبعاد المدير، ذي المكانة البارزة في حزب البعث، بعد أن وعدهم كارني باستصدار أمر من غارنر بذلك الشأن.

سألت غيلاني عن مدى ارتباطه بحزب البعث. لا بد أنه كان منتمياً إليه بالنظر إلى الوظيفة التي شغلها في السابق. أصر الرجل على أن مكانته الحزبية لم تكن بارزة على الإطلاق.

تحدث غيلاني قائلاً: «كنت أحضر اجتماعاً واحداً كل ثلاثة أشهر، متعللاً بانشغالي في الوزارة».

عجزت، في الحقيقة، عن تبيان مدى الصدق في حديثه.

تبعث كارني، حين غادر الغرفة، سائلاً عن كيفية تعامله مع مسألة الماضي الحزبي. أجابني قائلاً: بعدم وجود توجه محدد. كان الرجل، والمستشارون البارزون الآخرون، يعتمدون على أحكامهم فيما يتعلق بذلك الصدد. تحدث كارني قائلاً: «يعرف العراقيون جميعاً من كان مسيئاً للغاية، أو بعثياً حتى النخاع. يتحدد الموقف النهائي من قبل السلطة العراقية المستقبلية. سنعمل على استبعاد المتورطين في إنتاج وتطوير أسلحة الدمار الشامل، أو الإرهاب، أو خرق حقوق الإنسان، حالما نتبين أمرهم. سيخضع الآخرون بصورة أكبر لتمحيص العراقيين، لا قوات التحالف».

لم يسمع جبار ما أخبرني به كارني. تمثل كل ما علم به في استبعاد مدير شركة الصناعات الكيماوية. أوقفني - بينما كنت أهم بمغادرة المبنى، قبل أن يرفع إصبعه بصورة تحذيرية - قائلاً: «إن عومل أعضاء الحزب بصورة طبيعية، ومنحوا حقوقهم، فسيختفي من الوجود، أو سيبرز ثانية إن لم يتحقق ذلك».

أضحى كارني، بالعودة إلى القصر، متشائماً بصورة متزايدة، حيث بدت الفوضى تحيط بمكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية.

تجسد جزء من المشكلة في عدم اكتراث الجيش، كما بدت الحال عليه، بتقديم المساعدة الكافية للمكتب، الذي كان موظفوه المدنيون بحاجة بما يفوق أيّاً من العسكريين. مثل الاستحمام، على سبيل المثال - ناهيك عن خدمة تنظيف الملابس - أمراً ضرورياً في نظر كارني وغيره من الدبلوماسيين المتمرسين. تعين عليهم مقابلة موظفي الحكومة العراقية، الذين كانوا يتهدمون بالبزات وأربطة العنق، بالرغم من الحرمان الذي يعم بغداد ما بعد الحرب. لم تكن المياه متوافرة على الدوام في القصر، ناهيك عن إعادة الملابس التي تسلم إلى مصبغة الجيش بعد أسبوعين من الزمن، إن أعيدت في المقام الأول. عمل الجيش على إرسال الملابس إلى الكويت، عوضاً عن إيجاد مصبغة في بغداد، أو توظيف عراقيين لغسلها يدوياً. انعدمت، علاوة على ذلك، خدمة الهاتف الخليوي، التي كان الجيش قد وعد بتوفيرها أثناء أسابيع من التحرير، ناهيك عن الافتقار إلى الحواسيب. لم يكن الحال بأفضل فيما يتعلق بالموثوق الأساسية. لم تكن الأسرّة القماشية ذات الأطر المعدنية، التي

أحضرها الجيش إلى بغداد، مخصصة للمدنيين في المكتب. تمثل أكثر ما أثار استياء كارني في الافتقار إلى وسائل المواصلات. لم تخصص أكثر من عشر فرق مواكبة من الشرطة العسكرية لما يزيد عن الأربعين من موظفي المكتب، الذين كانوا بحاجة إلى مغادرة القصر يومياً.

رفض كارني البقاء منعزلاً في القصر، ضارباً بالتعليمات التي تنص على المغادرة في موكب من سيارتين، تحويان اثنتين من المدافع الطويلة على أقل تقدير عرض الحائط. وضع الرجل مسدس بيريتا مستعاراً، من عيار 9 ملم، في قراب على وسطه، معتمراً قبعته المصنوعة من القش، قبل مغادرة القصر بسيارة السوبربان التي كان يقودها بنفسه. تبين كارني ما يتبع من مسالك في بغداد، بعد وقت قصير، بحيث توقف عن الاستعانة بالخرائط. اكتشف الرجل مطعماً لبنانياً عده الأفضل في بغداد، «النبيل»، ليتناول فيه الغداء بصورة دورية. لم تكن الكحول تقدم في قاعة الطعام في القصر، ليحتسي كارني أحد أنواعها، المستوردة من تركيا، في المطعم.

بدا القصر يماثل معسكراً صيفياً للراشدين، حيث كانت الكلات تعلق فوق أكياس النوم. أضحت المصاييح الكاشفة وسكاكين الجيب مستلزمات ضرورية، وعُدّ الطعام الساخن من الرفاهيات، بغض النظر عن احتوائه على كثير من الدهون، أو طهيته بصورة مضاعفة، بالمقارنة مع وجبات الجيش الميدانية الرديئة.

مثل كارني الكشاف الأكثر حنكة بحق، متزوداً بما لا تحويه القائمة الرسمية من مستلزمات: علبة مسحوق غسيل لتنظيف ملابسه، وشاحن لهاتفه الفضائي بغية استعماله أثناء القيادة، وعلبة مبيدات حشرية، وحاسوبه المحمول وطابعته.

اعتاد كارني يومياً، قبل أن يخلد إلى النوم، تدوين بعض الأسطر في مفكرة ابتاعها من الكويت، بما لا يخلو من الابتذال: «ذهبت إلى الوزارة اليوم لعقد بعض الاجتماعات، قبل أن أغسل ملابسي». اعتاد الرجل تدوين الأمور الشخصية والحساسة باللغة الخميرية، التي تعلمها في كمبوديا، واثقاً من عدم البقية بها. كتب كارني العبارة الآتية، بعد وصوله بغداد بمرحلة قصيرة، قائلاً: «أهي مشكلات مؤقتة يا ترى، أم أننا مقصرون بالمبدأ؟».

ازداد تقويم الرجل للأوضاع تشاؤماً مع مرور الأسابيع. كتب بذلك الصدد قائلاً:  
«لا يستطيع الجيش ومكتب وزير الدفاع الانتقال بالمهمة من الطور العسكري، إلى  
الطور السياسي - العسكري».

ما انفك كارني يستحضر الدروس المستفادة من تجاربه في كمبوديا، قائلاً:  
«يتعين عليك امتلاك خطة. يتعين عليك امتلاك الكثير من التمويل. يتعين عليك  
امتلاك طاقم جيد».

لم يفتقر مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية إلى دعم الجيش فحسب،  
بل التوجيه كذلك. لم تكن الخطة مكتملة في حينه، وقد كانت قاصرة، بكل الأحوال،  
عن توجيه كارني فيما يتعلق بالتعامل مع البعثيين في وزارته. لم يحظَ الرجل، بحلول  
تلك المرحلة، إلا بموظفين ضمن فريقه، من قوات الاحتياط في الجيش، لإدارة وزارة  
يفوق عدد موظفيها المئة ألف، ناهيك عن افتقاره إلى الميزانية الكافية. أدرك كارني  
أن المنظمة استندت إلى نظرية خاطئة في تأسيسها. لولم تقع أعمال النهب، وتختفي  
قوات الشرطة، وتدمر البنية التحتية للبلاد جراء حكم صدام، فلربما أمكن لمنظمة  
تفتقر إلى الخطط، والتمويل، وما هو مناسب من الطواقم، كمكتب إعادة الإعمار،  
القيام بعملها بصورة مناسبة.

امتلك غارنر خطة، بينما كان المكتب يطور برنامج عمله، لمعالجة أكثر ما واجهه  
أهمية من المعضلات: مقدار ما يمنح من سلطة للعراقيين، وتوقيت تسليمهم إياها،  
تمثلت المشكلة في عدم المصادقة على الخطة من قبل البنتاغون، ووزارة الخارجية،  
والبيت الأبيض، بما يعد الأكثر أهمية.

رغب المنفيون من القادة السياسيين العراقيين في تشكيل حكومة انتقالية، تتسلم  
إدارة البلاد من الأمريكيين، وتقاد بواسطة مجلس مصغر يتألف من أبرز سياسيي  
المنفى: أحمد الجلبي وإياد علاوي، وإبراهيم الجعفري وعبد العزيز الحكيم، من  
الشيعية، والزعيमान الكرديان جلال الطالباني ومسعود البرزاني. بدت المجموعة  
ممثلة للمجتمع العراقي المتعدد في نظر غارنر. انتمى الجلبي وعلاوي، اللذان كانا

يكرهان بعضهما، إلى العلمانيين، بينما مثل الجعفري والحكيم التيار الأكثر تديناً. وعدت المجموعة بإشراك شخصية عربية سنوية واحدة، على أقل تقدير، ناهيك عن بعض من «عراقيي الداخل»، ممن لم يتعرضوا للنفي على الإطلاق.

اتسمت الفكرة بالروعة في نظر غارنر. امتلكت الحكومة الأمريكية خبرة طويلة في التعامل مع القادة العراقيين المنفيين، بما يملكونه من سجل حافل في مقارعة صدام. مثل جميعهم في الحقيقة، باستثناء الجلبلي، شرائح واسعة من الشعب العراقي، ناهيك عما أظهره من استعداد لتحمل مسؤولية القيادة، مما جعلهم الأفضل في نظر غارنر.

لم يوجه رمسفيلد، وولفويتز، ودوغلاس فايت غارنر عن كيفية إدارة عملية التحول السياسي. افترض الأخير أنهم يفضلون اضطلاع القادة المنفيين، لا سيما الجلبلي، بدور مهيم في الحكومة الانتقالية. تخوف ثلاثي البنتاغون، بكل الأحوال، من تدخل وزارة الخارجية، في حال أمر غارنر بتسليم السلطة إلى المنفيين، مما يمكن أن يثير الجدل مجدداً ضمن إدارة بوش. لم تكن وزارة الخارجية ترغب في توليهم المسؤولية، بالنظر إلى رأيها المتمثل في وجوب بقاء السلطة بيد الولايات المتحدة، عبر قائد عسكري أو حاكم مدني، حتى تشكيل حكومة من قبل مجموعة تمثيلية من عراقيي الداخل، والمنفيين، على حد سواء. لم ترتئي الخارجية، علاوة على ذلك، إجراء انتخابات فحسب، بل كتابة دستور جديد، كما هو محتمل، قبل تسليم الأمريكيين السلطة. مثل تشيني وفريقه داعماً قوياً للجلبلي، ولكن بقية أركان البيت الأبيض - كالرئيس بوش، ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، على نحو خاص - كانوا يفتقرون إلى رؤية واضحة في كيفية إدارة العملية الانتقالية. تخوف قادة البنتاغون، في حال فرضوا آراءهم، من احتمال انتقاء بوش ورايس عناصر من خطة وزارة الخارجية، بينما أملوا أن يسهم امتناعهم عن إعطاء الأوامر لغارنر، وترك الأمور تسير بصورة طبيعية على الأرض، في تمكين القادة المنفيين، ببساطة، من تشكيل حكومة انتقالية، وتقويت الفرصة على وزارة الخارجية لتطبيق خطتها المتعلقة بعملية التحول السياسي.

تحدث غارنر، بذلك الصدد، قائلاً: «لم أعلم ماهية خططنا مطلقاً، ولكنني علمت أن ما كنت أعتقده يخالف تلك الخطط على الأرجح».

ارتأى غارنر، بحلول مغادرته الكويت إلى بغداد، ضرورة إجراء انتخابات أثناء تسعين يوماً. أثار الرجل حنق رؤسائه في البنتاغون، حين أطلع الصحفيين على وجهة نظره تلك، جراء تخوفهم من عدم سير نتائج الانتخابات كما يشتهي المنفيون. طور غارنر خطته، ما إن وصل العراق، والتقى الزعيمين الكرديين الطالباني والبرزاني، اللذين كانا يعرفانه منذ إدارته عمليات الإغاثة في شمال العراق، إثر حرب الخليج في العام 1991. لم يغير الرجل موقفه من إجراء الانتخابات، ولكنه منح الدعم لخطة المنفيين في تشكيل حكومة انتقالية. أثار ذلك سرور البنتاغون، ليغضب وزارة الخارجية. بادر كولن باول وريتشارد آرميتاج، بعد وقت قصير، إلى إبداء اعتراضاتهما على خطة غارنر أمام البيت الأبيض.

تعثرت جهود المنفيين، في بغداد، بعد وقت قصير، لتوسيع قاعدتهم عبر إشراك عراقيي الداخل. لم يتفق قادة المنفى فمن يدعون من الشخصيات. أراد علاوي، في بادئة للمصالحة، إشراك أحد ضباط الجيش العراقي، أو أعضاء حكومة صدام. رأى الجليبي والقادة الدينيون الشيعة مخاطرة كبيرة في ذلك، بالنظر إلى رأي الأول المتمثل في أن ما يتعدى التوسيع البسيط لقاعدة المنفيين يمكن أن يضعف من قوتهم وسيطرته على الحكومة الوليدة.

عقد مكتب إعادة الإعمار مؤتمراً لمناقشة مستقبل البلاد، بحضور ما يقارب الثلاث مئة من الشخصيات العراقية، في مركز المؤتمرات، بغية إظهار مدى ما تتسم به العملية من تعددية، وتعيين ذوي الحظوظ من عراقيي الداخل. انقسم الحضور بين شيوخ قبليين بعباءاتهم المذهبة، ورجال ببزات رسمية، ناهيك عن بعض النسوة. تجمعوا في القاعة ذاتها التي أعلن فيها نائب صدام، قبل ستة أشهر، إعادة انتخاب الرئيس العراقي بنسبة 100% من الأصوات. بات العراقيون للمرة الأولى، منذ ما يزيد على ثلاثة عقود، أحراراً في التعبير عن آرائهم. دعا بعض الحاضرين إلى إجراء انتخابات في غضون أسابيع، بينما أكد آخرون على أهمية إسهام القادة الدينيين في

تشكيل الحكومة، ناهيك عن رغب في منح الدور الأكبر لعشائر العراق. صَبَّ العديد من الحضور، ببساطة، جام غضبهم على صدام وممارسات أعوانه (كان الاجتماع قد عقد يوم عيد ميلاد صدام، في مفارقة ما غابت عن عدد من المؤتمرين).

لم يرغب معظم عراقيي الداخل، كما تبين بوضوح أثناء سير الاجتماع، في تولي المنفيين المسؤولية. توافق الحضور بصورة أو بأخرى، مع ذلك، مع كيفية تشكيل الحكومة. دار الحديث من عقد اجتماع آخر، في غضون شهر، للتباحث في تأليف حكومة انتقالية. لم تخف حاجة العراقيين، بكل الأحوال، لمن يقوم بتوجيههم. جلس غارنر في المقدمة برفقة زلماي خليل زاد، المسؤول في البيت الأبيض عن التعامل مع عراقيي المنفى. لم يتحدث الرجلان كثيراً، باستثناء ما افتتحا به المؤتمر من خطب اعتيادية، ناهيك عن إنصاتها ببرود لما نقله المترجمون من أقوال العراقيين. نهض أحد الشيوخ، في نهاية المطاف، ليسأل غارنر عن سيتولى المسؤولية عن تشكيل الحكومة.

أجابه غارنر قائلاً: «أنتم المسؤولون عن ذلك!».

ذهل الحاضرون لهول المفاجأة، متسائلين عن كيفية نأي الأمريكيين بأنفسهم عن مثل تلك المسألة المهمة.

لم يتمثل ما كان غارنر يعنيه حقيقة، وعجز عن قوله في حينه، في تولي العراقيين المسؤولية، بل في تخليه عنها منذ ذلك الحين.

أدرك البيت الأبيض، أخيراً، غياب خطة عن عملية التحول السياسي. انتاب القلق راييس جراء رغبة غارنر في إجراء انتخابات أثناء تسعين يوماً. بدأ البيت الأبيض، علاوة على ذلك، في التعاطي مع تحفظات وزارة الخارجية في منح المنفيين المسؤولية. تمثلت الخطة بعموميتها في اختيار «رجل ذي مكانة» لتولي السلطة في بغداد، ولكن ما الذي كان دوره يتمحور حوله؟ هل سيكون سفيراً يدعم حكومة انتقالية بقيادة المنفيين؟، أو حاكماً يدير البلاد حتى تفرز الانتخابات، أو أي عملية ديمقراطية أخرى، من يمثل الشعب من القادة؟

تباحث بوش، وتشيني، ورايس، ورمسفيلد بعمق في الأسماء المطروحة. مثل رودولف جوليانى عمدة نيويورك السابق، وبطل أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، أحد تلك الأسماء، ولكنه استنزف في التعاطي مع آثارها الكارثية على مدينته، ناهيك عن انشغاله بالعمل في شركته الاستشارية التي افتتحها لتوّه. ورد اسما حاكم ماساشوسيتس السابق ويليام ويلد، والسيناتور السابق ويليام كوهين، على اللائحة غير الرسمية، ولكن البنتاغون ومكتب نائب الرئيس عبّرا عن قلقهما من عدم قدرة الرجلين، الجمهوريين المعتدلين، على تمثيل «الجمهوريين المناسبين» لتلك المهمة. هل سيدعمان خطط المحافظين الجدد المتعلقة بعملية التحول السياسي والاقتصادي في العراق؟ رفضت أسماء عدد من رجال الدولة المخضرمين، كوزير الخارجية السابق جيمس بيكر، وزعيم الأغلبية السابق في مجلس الشيوخ بوب دول، بالنظر إلى تقدمهم في السن. احتوت اللائحة كذلك على عدد من المديرين المهرة والجمهوريين المخلصين، وإن لم يتمتعوا بالشهرة على نطاق واسع.

مثّل بول بريمر أحدهم، بعد أن اقترح مكتب تشيني اسمه. كان بريمر، الملقب «بجييري» من قبل أصدقائه، دبلوماسياً متمرساً، يرتبط بعلاقات قوية مع مؤسسة السياسة الخارجية الجمهورية. سبق له العمل عن كثب في الحكومة مع وزيرين سابقين للخارجية، هنري كيسنجر وأليكساندر هيغ، ناهيك عن العمل سفيراً لدى هولندا، ومديراً لمكتب مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية. شغل الرجل مناصب في شركة كيسنجر الاستشارية وإحدى شركات التأمين، بعد مغادرته الحكومة في أواخر الثمانينيات، ليبقى في أجواء واشنطن مع ذلك. ترأس، في العام 2000، إحدى اللجان المعنية من قبل الكونغرس لمكافحة الإرهاب، التي أصدرت سلسلة من التوصيات المهمة. تمت تسميته، بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، لعضوية لجنة رئاسية للأمن الداخلي. أدمن بريمر، البالغ من العمر واحداً وستين عاماً، العمل، وحظي بسمعة المتمكن، القادر على تولي المسؤولية - ليمثل الرجل المطلوب من قبل البيت الأبيض في العراق.

اتصل رمسفيلد بغارنر، عشية المؤتمر سابق الذكر، ليبلغه باختيار بريمر، من قبل الرئيس، لترؤس منظمة جديدة تحل محل مكتب إعادة الإعمار والمساعدات

الإنسانية: «سلطة الائتلاف المؤقتة». لم يطلع غارنر أحداً على الأمر، مدة أسبوع؛ كيلا يبدو كبطلة عرجاء، ليضطر إلى إعلام بقية أعضاء المكتب برحيله، حين بدأت الأخبار تتسرب في واشنطن، بعد مضي أقل من شهر على وجوده في العراق. حذر الرجل أعضاء المكتب، علاوة على ذلك، من استبدال عناصر من فريق بريمر الجديد ببعض منهم. أخبر غارنر ثلاثة من معاونيه، على أقل تقدير، في لقاءات خاصة في الأيام اللاحقة أنه يعتقد بفشله في المهمة. لم يعقب أي منهم، بقوة، بغير العبارة الآتية، قائلاً: «لا ذنب لك في ذلك يا جاي. لم ترسل، منذ البدء، إلا لتفشل».



## المنطقة الخضراء، المشهد الثاني

منع قرار الجنرال الأول الموظفين العسكريين من شرب الكحول في العراق، ولكن ذلك لم ينطبق على موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة.

أضحى الشرب سريعاً العادة الأكثر شعبية بعد انتهاء الدوام. احتوت المنطقة الخضراء على ما لا يقل عن سبعة أماكن لتناول الكحول: الحانة المدارة من قبل هالبرتون في قبو فندق الرشيد، الحاوية على شاشة تلفزيونية عملاقة، وطاولة للعبة «الفيشة». بار السي أي أيه - للمدعويين فقط - الحاوي على صالة للديسكو ذات كرة زجاجية عاكسة، وأخرى للألعاب. حانة مجمع إقامة البريطانيين، حيث تقدم الجعة دافئة، وتستعزى التعليقات المكتوبة على الجدران بالأمريكيين. البار فوق السطح المخصص لمتعهدي شركة جنرال الكترينك. الحانة المقطورة المدارة من قبل شركة بيكتل الهندسية. مقهى المنطقة الخضراء، حيث يمكنك تدخين النرجيلة، والاستماع إلى الإيقاعات العربية الحية بينما تتناول الكحول، وديسكو فندق الرشيد الذي كان يقصد في أمسيات الخميس، حيث تطالب اللوحة المعلقة على الباب الزبائن بعدم إدخال أسلحتهم، ويرقص موظفو سلطة الائتلاف، بمن فيهم نسوة يرتدين سراويل مثيرة وكعوب عالية، فوق نجمة مضاءة لحزب البعث، مثبتة على الأرضية.

كان الجو مشبعاً بالعوز الجنسي إلى حد بعيد. مثلت نسبة الرجال إلى النساء، في العادة، العشرة إلى الواحد في الحانة. بدأ بعض المتزوجين من الجنود - من ذوي أوقات الخدمة الممتدة إلى ستة أشهر، في بعض الأحيان، بلا إجازات - في الإشارة إلى أنفسهم «كعازبين في حالة الجاهزية».

فعل الرجال ما بوسعهم للفت انتباه الفتيات. عمد الجنود وموظفو سلطة الائتلاف المؤقتة، قبل التوجه إلى صالة الديسكو، إلى تغيير بزاتهم وأزيائهم الوظيفية. اعتاد المنتمون إلى تكساس ارتداء القبعات وسراويل الجينز، بينما عمل الآخرون على ارتداء القمصان، أو الملابس الفضفاضة التي يرتديها مغنو «الهييب هوب»، مع إضافة ما أمكنهم إيجادها من «إكسسوارات» في سوق المنطقة الخضراء.

لم تخلُ بغداد من المومسات، ولكن لم يكن بمقدور المرء التوجه إلى المدينة لمعاشرتهن كما كان الحال عليه في سايغون. سرت الإشاعات بوجود بيت للدعارة في المنطقة الخضراء، ولكن موظفي سلطة الائتلاف قالوا: إنه يستقبل العسكريين فقط. لم يعرف غير الجنود موقعه، ولم يعتادوا التحدث بشأنه.

كتبت إحدى موظفات سلطة الائتلاف المؤقتة، في رسالة إلكترونية إلى أصدقائها في الديار، قائلة:

«يتوق الرجال إلى الفوز بالخيليات، بالنظر إلى قلة عدد النساء، كي يتمتعوا بصحبتهن. ينزع النساء، بالمقابل، إلى رفض صحبة أيِّ كان، بالنظر إلى ما يتوافر لديهن من خيارات. يتمتع بعض النسوة بوضوح بما يثار حولهن من اهتمام، بينما تراه أخريات مبتدلاً (ناهيك عن افتقارهن إلى الإطراء، بالنظر إلى استناد الاهتمام إلى قلة عدد النساء، بما يفوق أيّاً من العوامل الأخرى). لا يخلو الأمر من التسلية بكل الأحوال».

تندر الرجال في تلك المسألة على حد سواء. زعموا أنهم يعرفون شخصاً، يعرف أحد الأشخاص المتوجهين إلى الكويت على متن طائرة للقوات الجوية الملكية البريطانية، حيث أعلن الطيار قائلاً: «سيداتي وسادتي، أود إعلامكم بأننا نغادر الأجواء العراقية. سيداتي، لم تعدن جميلات الآن».

لقيت أكثر النسوة جاذبية ما يثير الحرج من الاهتمام. ابتسم أحد الرجال، حين قدمت إحدى الموظفات الفاتنات نفسها إليه، قائلاً: «أعرف من تكوينين. يعرف الجميع من يكن الجميلات هنا».

لو تبسم الحظ للموظفين عبر الانخراط في علاقة عاطفية، فلم يكن من السهل إيجاد مكان لممارستها. حظي بعضهم، من قاطني المقطورات أو فندق الرشيد، بشريك واحد في السكن، على أقل تقدير، بينما كان العدد يبلغ المئتين في كنيسة القصر. اعتاد العشاق التوجه إلى أماكن منعزلة من المنطقة الخضراء، أملين ألا يفتضح أمرهم من قبل إحدى الدوريات العسكرية. زعم بعض الجنود أن المراحيض المتقلة تمثل أكثر الأماكن أمناً، وإن كانت أقلها شاعرية.